١

خيال الدولة: تخطيط الهيمنة وتهميش الناس واضطهادهم في إسرائيل وجنوب أفريقيا

يوسف جبارين*

مقدمة

كثيرا ما ينظر إلى التخطيط على أنه التزام عام يهدف إلى خلق مجتمع أفضل ومدن أفضل. تم تصوير التخطيط منذ وقت طويل على أنه مسؤولية دولة تتسم بتعدد الرؤى والمثالية والتقدمية والإصلاحية في طبيعتها، وعلى أنه يهدف إلى أن يكون بمثابة عملية عادلة ومشروعة من أجل إنتاج مساحات مادية واجتماعية أفضل (Bridge & Watson, 2000; Hillier, 2010). بالفعل، في كل من النظرية والممارسة، كان من البديهي أن «يكون التخطيط، أو يجب أن يكون، شيئاً جيداً» (Huxley, 2010: 136). لكن على الرغم من هذه المزاعم، في كثير من الأحيان لا يكون التخطيط ما وعدنا به، وقد يكون له تأثير كارثي على مختلف السكان. استخدم بعض العلماء استعارة «الجانب المظلم» من التخطيط للفت الانتباه إلى النتائج السلبية للعملية (Flyvbjerg, 2002; Huxley, 2010; Sandercock, 1998; Yiftachel, 1994).

* باحث ومحاضر متخصص في التخطيط المدني.

يحقق هذا الفصل في دور التخطيط المكاني للدولة في تهميش واضطهاد الفئات الدينية والعرقية والقومية والإثنية وغيرها بهدف استكشاف النظريات القائمة والمساهمة في تنظير الموضوع. من المثير للاهتمام، أن مراجعة الأدبيات تكشف أنه على الرغم من أنه قد سبق وكتب الكثير عن هذه المسألة، إلا أن القليل من التنظير حتى الآن أخذ بعين الاعتبار دور التخطيط كأداة للتهميش والسيطرة. للبدء في سد هذه الفجوة، يستخدم هذا الفصل نظرية تخطيط تتفاعل مع المجتمع الأوسع، ولكنها أيضاً تسلط الضوء على تطبيق الدولة للتخطيط المكاني على المستوى العملي.

استناداً إلى مفاهيم لاكانية جيجيكة ولاكلاوية (Lacanian, Zizekian, Laclauian) حول الخيال والافتقار والرغبة، أقترح وأطرح الإطار النظري «تخطيط الهيمنة»، الذي يساعد، في اعتقادي، على الاقتراب من تحقيق خيال أجهزة الدولة، أو على وجه التحديد الجماعات المهيمنة سياسياً، فيما يتعلق بهيمنتها العرقية–قومية أو الأيديولوجية. يرتبط هذا الخيال بـ «انسجام» و«كلية» هذه المجموعة المهيمنة، بينما يتم استبعاد المجموعات المحرومة، «الآخرين»، من هذا الخيال الكلي، واعتبارهم كغرباء داخل هياكل وطنهم وكـ «آخرين» يجب التعامل معهم من خلال التهميش والقمع والاستبعاد ونزع الملكية. في هذا الفصل، أشير إلى أن تخطيط الهيمنة يلعب دوراً مهماً في تعزيز وتحقيق تفوق الدولة على أرض الواقع عبر استخدام ممارسات التخطيط المكاني المهنية الشائعة، وتدابير تخطيط متطورة ومتلاعبة، وغالباً خفية تهدف إلى تهجير الناس وتهميشهم.

يستعرض الجزء التالي الأدبيات المتعلقة بالجانب المظلم من التخطيط، ويتبعه تحليل مفصل لنماذج ممارسات الدولة للتخطيط المكاني من دولتين مختلفتين في العالم: إسرائيل وجنوب أفريقيا. ويناقش آخر جزئين من الفصل ندرة نظريات التخطيط حول تهميش واضطهاد الناس، ويقترحان مخططاً لاتجاه جديد في صياغة مفاهيم تخطيط الهيمنة.

نظريات حول تخطيط الاضطهاد والتهميش

شهد النصف الثاني من القرن الماضي زيادة مطردة في الأدبيات التي تعترف بالجانب المظلم للتخطيط، وأثره السلبي على الأقليات والمهاجرين. بدأ منظرو التخطيط في ستينيات

وسبعينيات القرن الماضي، مثل Davidoff (1965), Friedmann (1973), Grabow & Heskin (1973), and Goodman (1971) بلفت الانتباه إلى أثر التخطيط الضار على المجموعات الإثنية والاجتماعية. خلال الستينيات، في عقد العصيان المدني، بدأ بعض الممارسين بالتشكيك في مسلمات الاستخدام التقليدي للأراضي وتخطيط إعادة التنمية، بالإضافة إلى التحيز العنصري الذي كان متأصلاً في المهنة (Manning & Ritzdorf, 1997) وبحلول السبعينيات، بدأت بعض الجاليات الأفريقية الأميركية بإدراك العلاقة بين المشاكل البيئية في مجتمعاتهم وتعرضهم العنصري للمواد السامة والاستخدامات غير المرغوب فيها للأراضي (Manning and Ritzdorf, 1997).

يرى روبرت غودمان في بعد المخططين (١٩٧١)، أنه كان للتخطيط تأثيرات كارثية مسبقاً على حياة الفقراء والمهمشين في الولايات المتحدة – ورغم أنه «دون قيمة» و«علمي» و«عقلاني» – إلا أنه زاد من القمع الاجتماعي والتهميش. اعتبر غودمان أن المخططين «ليسوا رموزاً واضحة للاضطهاد مثل الجيش والشرطة» ولكنهم «أكثر تطوراً وأكثر تعليماً وأكثر وعياً اجتماعياً من الجنرالات» (Goodman, 1971: 13). تحت قناع العقلانية والكفاءة والعلم، أصبح التخطيط سلاحاً معقداً للحفاظ على الضوابط المطبقة على السكان. وساعد «تخطيط الدعوة» و «تخطيط المشاركة» في الحفاظ على هذه القشرة عبر السماح للفقراء بإدارة اعتمادهم الخاص (١٧٢).

توصل عدد من الباحثين في الآونة الأخيرة إلى استنتاجات بخصوص الجوانب العرقية للتقسيم المبكر في الولايات المتحدة (Manning & Ritzdorf, 1997; Shertzer & Walsh, 2015; Fischel, 2001). في دراستهم لمرسوم تقسيم المناطق الشامل الأول الذي اعتمدته شيكاغو في عام ١٩٢٣، والذي كان واحداً من السياسات الأولى والأكثر تأثيراً من نوعه، وجد شيرتزر ووالش Shertzer & Walsh 2015، أن تقسيم المناطق والتركيب الإثني والعرقي أمران لا يستبعد أحدهما الآخر؛ ما يعني أن التقسيم في المدن لم يكن متأثراً بالتركيب العرقي والإثني للأحياء فحسب، بل ساعد أيضاً على إعادة تشكيل المشهد الحضري الذي يواجه سكان المدن السود والمهاجرين. على سبيل المثال، كانت الأحياء السكنية التي احتوت على نسبة أعلى من السكان السود أكثر عرضة لأن تكون مخصصة للمباني ذات

الكثافة السكانية العالية، وكانت الأحياء التي تحتوي على عدد كبير من السكان السود والمهاجرين الجدد مخصصة بشكل غير متناسب للتصنيع (Shertzer & Walsh, 2015). وفقاً لروثويل وماسي (٢٠٠٩) Rothwell & Massey ، تؤدي الكثافة السكانية العالية في أحياء الأقليات مقارنة مع أحياء البيض إلى تركيز الفقر وخلق حاجز مغادرة إضافيا أمام الأقليات العرقية والإثنية التي تحاول الانتقال إلى أماكن أخرى. كما أظهر آخرون كيف تم استخدام تقسيم المناطق لمنع دخول المهاجرين والأسر الفقيرة إلى أحياء البيض الأكثر ثراءً، مثلاً، عن طريق تحديد الحد الأدنى لمتطلبات المساحة المخصصة للسكن والتي تساهم في الفصل حسب العرق ومستوى الدخل (Sclay & Rossi, 1981; Rothwell & Massey, 2009; Sharkey, 2013). تم في بعض الحالات، توزيع المناطق ذات الاستخدام المختلط بشكل غير متناسب على ذوي الدخل المنخفض والأقليات، ما أدى إلى تفاوت في نوعية المحيط في الأحياء وتدني قيمة الأراضي (Wilson, Hutson & Mujahid, 2008). كما قال ويلسون وآخرون Wilson et al. (٢٠٠٨: ٢١) إن سياسات تقسيم المناطق واستخدام الأراضي غالباً ما تكون تمييزية واقصائية، ما يؤدي إلى «توزيع غير عادل للموارد المثرية صحياً للفقراء ومجتمعات الأقليات.» وفيما يتعلق بالنتائج الكارثية لتخطيط الدولة، يستجوب جيمس سكوت James Scott (١٩٩٩) الحالات الفاشلة لخطط الدولة الواسعة النطاق، ويعارض تخطيط الدولة الذي يتجاهل قيم ورغبات واعتراضات رعاياها.

تم طرح انتقادات إضافية لنتائج التخطيط السلبي من وجهات نظر مختلفة، من ضمنها النسوية (أنظر Fainstein &Servon, 2005; Sanderock & Forsyth, 1992) وما بعد الاستعمارية (Legg, 2007; Rabinow, 1989)، ودراسات السكان الأصليين (Howitt & Lunkapis, 2010).

منذ أواخر التسعينيات، أنتج مجال التخطيط أيضاً كمية غنية من المعرفة حول الصراع في المدن، والتي تستند بشكل كبير إلى تحقيقات حول مدن معينة في حالات صراع إثني وديني واجتماعي عميق يتم استقطابها وفقاً لخطوط أيديولوجية وإثنية. تتم الإشارة في الأدبيات، إلى هذه المدن باستخدام مجموعة كبيرة من التعيينات المختلفة، مثل «مدن تحت الصراع»

و «مدن مقسمة»، و«مدن مقسمة جداً»، و«مدن مقسمة إثنيا ووطنياً» و«مدن مستقطبة» و«مدن متصارع عليها» و«مدن حدودية». تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التخطيط في سياقات مشابهة، مع التركيز على التخفيف من حدة الصراعات وحلها.

يتمحور الصراع في مثل هذه المدن حول العديد من القضايا كالسيادة والشرعية والمنطقة والهوية الجمعية والرواية والرقابة الاجتماعية والتقسيم المكاني للعمل والاقتصاد والتحكم في الموارد والثقافة والإدارة (Kotek,1999; Passi, 1999; Anderson, 2008'; 2010; Kliot & Mansfield, 1999; Gaffikin & Morrissey, 2011). تضم المدن المدروسة في هذا السياق بروكسل وجوهانسبيرغ وبيلفاست وبيروت وساراييفو والقدس ونيقوسيا.

أشار بعض الباحثين إلى أن التخطيط، حسب الطريقة التي نستخدمها، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف وتهميش أو إلى تمكين وتحقيق السلام والتسوية السياسية في المدن المتنازع عليها. يؤكد كل من غافكين وموريسي Gaffikin and Morrissey (٢٠١١) اللذان يدرسان التخطيط المكاني في سياق المدن المتنازع عليها بشدة، أن جميع المدن مقسمة، لأن أصحاب المصلحة فيها يتميزون بالوصول التفاضلي والمصالح المكتسبة التي تتميز بتصنيفات الطبقة الاقتصادية والعرق والجنس. يميز تحليل غافكين وموريسي بين شكلين رئيسيين من الفضاء الحضري المتنازع عليه: يرتبط النزاع والعداء في أحدهما بقضايا التعددية، ويتعلق الآخر إلى حد كبير بالسيادة، النابع من نزاع عرقي وطني حول شرعية الدولة نفسها. يشتمل الشكل الأخير من الحيز الحضري المتنازع عليه على العديد من السمات الإشكالية، حيث يقلل مفهوم الأراضي غير القابلة للتجزئة من نطاق التسوية السياسية. يميل المخططون في هذا السياق، كما يفسرون، إلى تقديم أنفسهم كـ «مهنيين فنيين غير سياسيين» على الرغم من كون «حيادهم» المعلن في وسط الصراع الحضري مجرد وهم. كما يؤكدون أن الأشكال الجديدة للعدالة والتدخلات الشاملة والتشاركية للتخطيط المكاني التي تتجاوز الطموحات الضيقة للتخطيط الفعلي لاستخدام الأراضي، لها القدرة على حل هذه الصراعات، وأن التخطيط الذي لا يزال ضمن حدودها التقليدية سيواصل تعزيز التفاوتات والمناطق المحصورة والعنف وسيمنع السياسات الديمقراطية. ومع ذلك،

في نهاية المطاف، يخلص غافيكين وموريسي (٢٠١١) إلى أنه حتى التخطيط التعاوني له حدود، لا سيما في الأماكن المتنازع عليها بشدة.

وصف بويلنز (٢٠١٣) Bollens التخطيط كقوة ذات قدرة على الحل وذات تأثير قوي على المدن المتنازع عليها. وفقاً لتحليله، يعكس التخطيط نية الحكومة ودورها في المناطق المتنازع عليها (Bollens, 2007). كما يبين كيف يلعب التخطيط دوراً داعماً ومحفزاً في عملية بناء السلام على الصعيد الوطني والاقليمي، ويساعد على خلق مساحات جسدية ونفسية يمكن أن تسهم في -وتحقق- الاستقرار السياسي والتعايش في مدن كهذه، كما يمكن أن يساعد في تمكين الناس المهمشين (Bollens, 2007). بينت في مكان آخر، كيف يمتلك التخطيط، تحت ظروف الصراع الإثني، القدرة على إعادة تشكيل وتعزيز وتوليد النزاعات بين الهويات الحضرية في خدمة الجماعات الإثنية المهيمنة عن طريق خلق «مساحات للخطر» في المدن (Jabareen, 2006)، بالإضافة إلى القدرة على خلق «مساحات ثقة» (Jabareen, 2010).

يسلط يفتحئيل Yiftachel (1994; 2006) الضوء على الجانب المظلم من سياسات الدولة المطبقة في سياق الصراع الإثني، ويؤكد على دورهم في التأثير على التصنيف العرقي للمناطق territorial ethnicization. يقترح يفتحئيل -بغرض فهم هذه الديناميكيات بشكل أفضل- مفهوم الجغرافيا السياسية للـ«اثنوقراطية»: وهي نظام حكم «يظهر في المناطق المتنازع عليها، حيث تستطيع مجموعة قومية-إثنية واحدة أن تستأثر بجهاز الدولة وأن تقوم بتجنيد مواردها القانونية والاقتصادية والعسكرية لتعزيز مصالحها الإقليمية والاقتصادية والثقافية والسياسية» وأنها «تسهل وتعزز عملية التصنيف العرقيethnicization» (Yiftachel, 2006: 295). ومع ذلك، لا يوفر هذا المفهوم نظريات عن نوع التخطيط الذي يستخدمه هذا النوع من الأنظمة عادةً.

بشكل عام، تصف أدبيات التخطيط بدقة الأثر الكارثي والظالم والضار لممارسات تخطيط الدولة على المجموعات الإثنية والاجتماعية، ولكنها تسلط الضوء أيضاً على القدرة المزدوجة للتخطيط في تمكين وإضعاف وتحرير وحرمان أشخاص وجماعات من حقوقهم.

حالتان من الاضطهاد والتهميش

يحلل هذا الفصل تخطيط الدولة ونتائجه في دولتين تتسمان بالتوترات والصراعات الاثنية-العرقية الحادة. استخدمت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، من أكثر البلدان تقدماً إلى أقلها في الشمال والجنوب، التخطيط بهدف تهميش وقمع الجماعات الاجتماعية والإثنية. يتناول هذا الفصل دولتين بناءً على معيارين: ١) نوع الهيمنة الإثنية المطبقة، و٢) وجود أيديولوجية إثنية قومية حكومية محلية، حيث أن هذه الإيديولوجيات عادة ما تنعكس بوضوح في تخطيط الدولة. استناداً إلى هذه المعايير، سوف يتناول هذا الفصل الحالتين التاليتين: ١) إسرائيل، التي تحكمها أغلبية مهيمنة ذات إيديولوجية قومية واضحة؛ و٢) نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي كان يحكمه خلال سنوات وجوده أقلية مهيمنة ذات إيديولوجية واضحة ترتكز على العرق.

إسرائيل

يثير خيال السيطرة الكاملة والحيازة على «أرض إسرائيل الموعودة»، فلسطين التاريخية قبل عام ١٩٤٨، باعتبارها «دولة يهودية» حصراً، أو ما تطور سياسياً في السنوات الأخيرة إلى «دولة ديمقراطية يهودية»، على الرغم من وجود ملايين الفلسطينيين من السكان الأصليين، يثير رغبة إسرائيل في تحقيق سياسات إقليمية وديمغرافية معينة، على الأقل منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨. تم اعتبار الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل على أنها خطر ديمغرافي وإقليمي يهدد تحقيق الخيال الوطني الذي يجب معالجته ومواجهته من خلال التخطيط المكاني وغيره من السياسات الأمنية والوطنية.

تم خلال الحرب في عام ١٩٤٨ في فلسطين التي أدت إلى إقامة دولة إسرائيل، تهجير ٧٨٠،٠٠٠ فلسطيني وتدمير ٤٠٠ مدينة وبلدة وقرية فلسطينية تماماً (Abu-Lughod 1971). بهذه الطريقة، تحولت الأغلبية الفلسطينية الساحقة التي كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨ إلى أقلية فلسطينية في إسرائيل بين عشية وضحاها، وأصبح معظم السكان الفلسطينيين من أراضي الدولة لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة. أما داخل

حدود إسرائيل، فلم يبق سوى ١٥٦،٠٠٠ عربي، أصبحوا لاحقاً مواطنين إسرائيليين يشكلون أقلية إثنية تقارب ٢٠٪ من سكان الدولة.

تعود جذور أيديولوجية التخطيط الإسرائيلي إلى الحركة الصهيونية التي تأسست عام ١٨٩٧ كمنظمة يهودية قومية تهدف إلى بناء وطن لليهود في فلسطين من خلال الاستيلاء على الأراضي واستعمارها. اعتبرت الحركة الصهيونية أرض فلسطين كأرض «غير مزروعة» و«نقية» و«فارغة» وخالية من السكان الفلسطينيين الأصليين (Shafir, 2008; Kimmerling & Migdal, 2008; Ram,2003) وصورتها على أنها أرض فارغة «terra nullius» تنتظر التحرير اليهودي بعد قرون من الإهمال. انعكس هذا النهج في تأكيد حاييم وايزمان، أول رئيس لدولة إسرائيل أن «اليهود وحدهم هم القادرون على إعادة بناء فلسطين وإعطائها مكاناً في أسرة الأمم الحديثة» (Said, 1979: 13). على هذا الأساس، يخلص سعيد (١٩٧٩)، إلى أن الطاقات التأسيسية للصهيونية كانت قائمة على استبعاد وجود «السكان الأصليين» في فلسطين. لا يزال هذا الشكل التقليدي للصهيونية يوفر الأساس السياسي والأيديولوجي لممارسات تخطيط الحكومة الإسرائيلية حتى اليوم.

اعترفت إسرائيل منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨، بقوة التخطيط المكاني الوطني. وصفت الخطة الإسرائيلية الوطنية الأولى، المعروفة باسم خطة شارون (١٩٥١) البلاد بأنها «ضائعة» و«غير مزروعة» و«يساء استخدامها» و «مهملة» من قبل الفلسطينيين الأصليين، والأهم من ذلك، لا يسكنها إلا القليل من اليهود. على هذا الأساس، من أول خطة وطنية إسرائيلية إلى أحدثها، كان الشاغل الرئيسي للدولة وللتخطيط المكاني هو معالجة «نقص» الوجود اليهودي الكافي في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى معالجة «الفجوة» في التنمية. سعياً لسد هذا النقص، شرعت سلطات الدولة الإسرائيلية فوراً في تنفيذ مشروع مكاني–ديمغرافي كبير للاستيطان اليهودي والاستعمار الداخلي الذي يستمر حتى الآن.

ساعد التخطيط المكاني إسرائيل بشكل كبير في سعيها إلى تحقيق الهيمنة على أراضي وديمغرافيا إسرائيل نفسها وخارج حدودها في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. على الرغم من استخدام إسرائيل لاستراتيجيات مختلفة لتحقيق مفهومها المكاني، إلا

أنها عكست جميعها «نهجاً موحداً» للتهويد، فكان هذا المفهوم مؤشراً رئيسياً قاد جدول أعمال التخطيط بأكمله. هذا المفهوم الذي استخدمته سلطات الدولة في البداية للإشارة إلى السياسة القومية-العرقية الإقصائية، التي استخدم من خلالها التخطيط والتنمية الاقتصادية لتعزيز مصالح «الشعب اليهودي» بدلاً من مصالح جميع سكان الدولة. مكنت عملية التهويد، وأداة التخطيط السائدة «لتفريق السكان» الدولة من استخدام اليهود المهاجرين الجدد كوسيلة للاستعمار الواسع ولملء الفراغ الإقليمي. في هذا السياق، اعتبر القادة والمخططون الإسرائيليون السكان الأصليين الفلسطينيين في الدولة ككيان ديمغرافي خطير (Jabareen, 2015). وقد تجلى هذا النهج بشكل واضح في الخطط الوطنية وخطط المقاطعات التي تتعلق بالفلسطينيين بطريقة معادية وعدوانية، حيث تقوم بتصويرهم على أنهم «بناة غير شرعيين» و«غزاة غير شرعيين» لأراضي الدولة، و«كمجموعة سكانية تنتشر وتتزايد» وكـ «خطر ديمغرافي». مكنت القوانين التي تسهل «تهويد الأراضي» الدولة من القيام بمصادرة الكثير من الأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى امتلاك الحكومة لـ ٩٣٪ من جميع الأراضي في البلاد. مع ما يقارب ٥ , ٢٪ فقط من الأراضي التي تمتلكها الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل (رغم أنهم يشكلون حوالي ٢١٪ من مجموع السكان). كما يلعب الجهاز العسكري الذي يسيطر عليه اليهود دوراً مهماً في التخطيط المكاني في الدولة، حيث يتمتع بالسيطرة الكاملة دون وجود أي مشاركة مدنية تقريباً على مساحات شاسعة من الأراضي التي تمثل مجتمعة ما يقارب ٥٠٪ من مساحة الأراضي الإجمالية في إسرائيل (Oren & Regev, 2008).

جنوب أفريقيا

على الرغم من وضعهم كأقلية، وإن كانت أقلية مهيمنة ومسيطرة، كان خيال الأقلية البيضاء أثناء نظام الفصل العنصري يطمح إلى السيطرة الكاملة على جنوب أفريقيا؛ وإلى استخدام مواردها البشرية والمادية بينما يتم إهمال المصالح الأساسية للأغلبية العظمى. قام خيال الأقلية المسيطرة المتمثل في إنشاء «أوطان» منفصلة للجماعات العرقية الأصلية

في الدولة نفسها بغرس وتوجيه وتنظيم رغبات الفصل العنصري وما يتبعه من ممارسات اجتماعية واقتصادية ومكانية.

تم إنشاء ومنهجة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية المستوحاة من العنصرية التي ميزت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٤٨- ١٩٩٤) مكانياً، من خلال التشريعات الوطنية والتخطيط المحلي (Maylam, 1995; Hart, 1990; Watson, 2002). استند القمع والاستغلال والفصل المكاني بقوة إلى سيطرة الأقليات، وكذلك إلى أيديولوجية «عرقية علمية» رأت أن الأعراق المختلفة يجب أن تظل منفصلة عن بعضها البعض لتحقيق مصلحتها المشتركة. كان التبرير الثقافي-الأنثروبولوجي للفصل العنصري، على الأقل في البداية، هو أنه لا يمكن الاستغناء عن الثقافات المختلفة، وأنه ينبغي احترام نزاهة كل ثقافة والحفاظ على بقائها؛ وأن الطريقة الوحيدة للقيام بذلك، في مجتمع متعدد الثقافات كانت من خلال الفصل السياسي والجغرافي، أي عن طريق إنشاء «أوطان» منفصلة لكل جماعة ثقافية محددة إثنياً(Van Der Merwe, 1996). سبب برنامج الهندسة الاجتماعية الناتج عن المأسسة العنيفة والساحقة للفصل، والطريقة التي عزل فيها هذا البرنامج المجتمعات عن بعضها البعض، سوء الفهم والتعصب والعداء (Van Der Merwe, 1996: 85). حيث رأى الأفريكان أنه كان من المستحيل ومن غير العملي ومن العدواني لمختلف الأعراق والثقافات العيش معاً. كان نظام الفصل العنصري نفسه نظاماً شمولياً يعزز بشكل خاص التنوع الإثني ويسيسه، ويستوعب عمداً قيم ومعايير ومصالح الطبقة الحاكمة البيضاء الأوروبية النزعة على حساب الآخرين (Van der Merwe, 1996). بناءً على هذه الرؤية، تم بناء نظام الفصل العنصري، وقامت حكومات الدولة البيضاء المتعاقبة باتباع سياسة التنمية المنفصلة (Brits, 2007).

استجابة لطلب الحكومة الوطنية الأفريكانية في عام ١٩٤٨ لإجراء البحوث حول تنفيذ السياسة الرسمية للفصل العنصري، نصح بروفسور فريدريك توملينسون Frederick Tomlinson أن الفصل بين الأجناس قد يكون فعالاً إذا قامت الحكومة بإعداد سياسة فصل عنصري مالية. أوصى تقرير توملينسون أيضاً بإنشاء محميات في سبع مناطق كأوطان للبانتو (السكان الأصليين) أو كبانتوستانات (Roberts, 2001)، ستبقى منفصلة عن المجتمع

الأبيض وستصبح مستقلة في نهاية المطاف. كما أوصى التقرير ببناء مصانع على أطراف هذه المناطق ونقل جميع السود في جنوب أفريقيا مع مرور الوقت إلى بانتوستانات محددة، ستمكنهم من دخول المناطق البيضاء بغرض العمل فقط، مع توثيق ذلك بشكل مناسب (في دفاتر تسجيل). كانت الوظيفة الرئيسية لهذا النظام هي إبقاء السود والبيض منفصلين تماماً، وبالتالي الحفاظ على نقاء العرق الأبيض (Brits, 2007).

وجهت أيديولوجية الفصل العنصري والمراقبة والسيطرة المكانية والنمو الاقتصادي الإثني-المنحى سياسات التخطيط المكاني لعقود عديدة طوال سنوات نظام الفصل العنصري وخلال العقود التي سبقته. مع ذلك، كان النظام القانوني الأكثر إسهاما في الفصل وتخطيطه المكاني. وكان قانون أراضي السكان الأصليين لعام ١٩١٣ هو التشريع الأساسي الذي يسر الفصل العرقي والمكاني في جنوب أفريقيا، والذي نص على تحديد ملكية السكان الأصليين بمناطق معينة من الدولة. بلغت هذه المناطق في البداية ١٣,٧٪ (٩,٧٠٩,٥٨٦ فداناً) من كامل مساحة أراضي الاتحاد، لكن تم توسيعها لاحقاً بموجب قانون أراضي السكان الأصليين والائتمان (١٩٣٦) لتشمل ما يقارب ١٣,٦٪ من إجمالي مساحة جنوب أفريقيا (Collins et al.,2007; Harrison et al.,2008)، على الرغم من أنه يبدو أن هذا الهدف لم يتم الوصول إليه قط.

أصبح الفصل العنصري في المناطق الحضرية سياسة واضحة تطبقها حكومة جنوب أفريقيا، وكان ينظر إلى تخطيط البلدات كأداة أساسية لتشكيل المشهد الحضري الجديد (Mabin & Smit, 1997). بشكل عام، تم استخدام تخطيط الدولة المكاني منذ فترة طويلة في جنوب أفريقيا للقيام بدور إداري فيما يتعلق بالفصل المكاني للمجموعات العرقية، ودور معني بالرفاه فيما يتعلق بتخطيط المساكن والمرافق للسكان الأفارقة والملونين الضروريين للاقتصاد الحضري. ولكن، في السنوات التي أعقبت عام ١٩٤٨ـ أصبح الفصل العنصري في المناطق الحضرية سياسة صريحة للحكومة، وتم اعتبار تخطيط المدن الأداة الرئيسية التي ينبغي من خلالها تصميم المشهد الحضري الجديد. برر المخططون خططهم بأنها تعكس نهجاً علمياً في تخصيص الأراضي، وكما اتضح من واتسون

Watson، اكتسب التخطيط كـ «أداة للفصل العرقي» شرعية من خطابه حول «تحسين الرفاه والتجديد» (Watson, 2002: 25-26).

أدرجت السياسة المكانية للفصل العنصري تنمية منفصلة للسكان السود، في محمياتهم الخاصة وفقاً لطابعهم الوطني الخاص، مع حرمان من الحقوق السياسية للسود في المناطق «البيضاء»، وفصل العمالة السوداء في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة، والرقابة على التنقل الجماعي والفصل العنصري في الصناعة (Brits, 2007). تم استخدام تخطيط الدولة لفترة طويلة للقيام بدور إداري فيما يتعلق بالفصل المكاني للمجموعات العرقية ودور معني بالرفاه فيما يتعلق بتخطيط المساكن والمرافق للسكان السود الأفارقة الضروريين للاقتصاد الحضري (Harrison et al., 2008). في هذا السياق، شارك المخططون في تصميم بلدات جديدة منفصلة عرقياً كأحياء سكنية منفصلة محاطة بأحزمة خضراء وطرق وصول قليلة. أتاح هذا، بدوره، المزيد من الفعالية في المراقبة والسيطرة (Collins et al., 2007) وفرض هياكل قسرية تم من خلالها تصميم المدينة العنصرية الإقصائية (Harrison et al., 2008).

شارك المخططون في تصميم «نظام الفصل العنصري الكبير» وفي بناء المساكن العامة الكبيرة الجديدة اللازمة لإيواء القوة العاملة ولتحقيق فصل أكثر شمولاً. كما شاركوا أيضاً في تخطيط «البلدات» (township)، وهو مصطلح يستخدم في معجم التخطيط في جنوب أفريقيا للإشارة إلى العقارات السكنية الكبيرة المفصولة والتي تقع عادةً على المحيط الحضري أو ما وراءه (Mabin& Smit, 1997).

أدى تخطيط الدولة في ظل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، إلى وجود مساحات اجتماعية-مكانية شديدة العزل في جميع أنحاء الدولة، بالإضافة إلى مساحات اجتماعية-اقتصادية مميزة مبنية على العرق بشكل أساسي. كما أدى إلى وجود مدن وبلدات ذات أشكال مكانية مميزة (Harrison et al., 2008). كانت البلدات الجديدة التي أنشئت لاحتواء « ذوي البشرة الملونة» فقيرة للغاية من ناحية استخدام الأراضي والمرافق، -ولكن أجبر الناس على الانتقال إليها وبالتالي تم كسر المجتمعات المحلية والشبكات الاجتماعية - . أعاقت هذه النماذج المنفصلة مكانياً حركة غير البيض وحاصرتهم جسدياً في مناطق فقيرة

(Harrison et al., 2008). تحت نظام الفصل العنصري، لم يقتصر التخطيط على إنشاء بلدات جديدة مفصولة عرقياً فحسب، بل استخدم أيضاً تدابير مختلفة متعلقة باستخدام الأراضي لتعزيز الأمن والمراقبة، بما في ذلك تصميم «أحياء سكنية» منفصلة؛ وتطويق هذه الأحياء بأحزمة خضراء أو مناطق عازلة؛ وتحديد عدد قليل من طرق الوصول، وبالتالي التمهيد لمراقبة وسيطرة أكثر فعالية (Watson, 2002).

تنظير تخطيط الهيمنة: تحديد الاتجاه النظري المستقبلي

أحد اتجاهات التخطيط، الذي ألخصه مبدئياً هنا، هو «التخطيط المهيمن» الذي تمارسه الدول التي تقوم أجهزتها بقمع وتهميش مجموعات مختلفة. أقترح بناء على منظور لاكاني Lacanian، أن التخطيط، بشكل عام، وتخطيط الهيمنة للدولة، بشكل خاص، تم بنائها حول «نموذج خيالي» وحول مفهوم الفنتازيا. يشير لاكان إلى قيام الطفل خلال «مرحلة المرآة» في أشهره الأولى «بالتماهي الأولي مع الشكل البصري لجسده. مقارنة مع الضعف الشديد في التنسيق بين وظائفه الحركية، فإن الجستالت Gestalt هو وحدة مثالية، صورة مشخصة صحية» (Lacan, 2006: 113). يحول هذا النموذج الخيالي «الأوهام التي تنطلق من صورة مجزأة عن الجسم» إلى «شكل من كليته» (Lacan, 2006, 97). يشكل الفرق بين المجموع والكامل والصورة المثالية وتجربة الطفل المجزأة نقصاً (Lacan, 2006; 186)، لا يجب فهمه على أنه «عدم وجود هذا أو ذاك» بل على أنه «نقص في الكينونة» بالمعنى الدقيق للكلمة (Lacan, 2006; 223). علاوة على ذلك، يرتبط «النقص» دائماً بالرغبة، والنقص هو ما يسبب ظهور الرغبة (Lacan, 1988). وبالتالي، الرغبة هي علاقة الوجود بالنقص (Lacan, 1988)، كناية عن عدم الوجود. الرغبة في الوجود هي الرغبة في «ملء النقص» لتحقيق «الكمال» و«الكلية». لذلك، الرغبة هي كناية عن «أريد أن أكون» (Lacan 2006, 623). أما الخيال، كمفهوم مركزي آخر من وجهة نظر لاكان، في استخدامه الأساسي هو «الوسيلة التي يحتفظ بها الفاعل بنفسه على مستوى رغبته المتلاشية، متلاشية على اعتبار أن الاكتفاء بالطلب نفسه يحرمه من غرضه» (Lacan, 2006: 637). وهكذا، الخيال هو ما يحافظ

على الفاعل كراغب. والهدف من ذلك هو ليس التصديق على تحقيق الرغبة بل الحفاظ على رغبة الفاعل من خلال إخباره عن كيفية الرغبة (Glynos, 2001). وفقاً لجيجيك Žižek، لا تقدم الرغبة سلفاً، هي شيء يجب أن يتم بناؤه والتعبير عنه من خلال الخيال (Žižek, 1989: 9). الخيال هو «سيناريو يحقق رغبة الفاعل» (Žižek, 1989: 6)، كما «يعلمنا كيفية الرغبة» (Žižek, 2009: 40). ويحافظ على الفاعل كراغب من خلال تزويده بوسيلة متعة.

استخدم هنا تجريد لاكان لتفسير تخطيط الهيمنة. ومع ذلك، إن هذا التحول المنهجي، من نهج التحليل النفسي إلى التحليل الاجتماعي والسياسي غير مريح، وقد يثير بعض الشك (Butler, 2000; Glynos, 2001). هنا أتابع لاكلاو Laclau (٢٠٠٠) الذي يفترض أنه إذا حدث نقص على مستوى الموضوع الفردي، فإنه يحدث بطرق مختلفة على المستوى الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، أولي اهتماماً خاصاً بغندر وهيلر Gunder & Hiller (٢٠٠٩)، الذين سلطوا الضوء على «الوعي النقدي والبصيرة» التي قدمها لاكان في «دور التعريف والخيال والاعتقاد في التخطيط المكاني»، وأناقش كيف يكون هذا في كثير من الأحيان مرادفاً لتطور السلطة وهي تشكل مجتمعاتنا (Gunder & Hillier, 2009; 181).

أفترض أن تخطيط الهيمنة يرتبط ارتباطاً وثيقا برغبات ونواقص وخيالات جماعة الدولة المهيمنة وأجهزتها تجاه هيمنتها الإثنية القومية أو هيمنتها الأيديولوجية. يحافظ الخيال الوطني حول «الكمال» على إفراغ المؤشر الرئيسي Master-Signifier ل «نحن»، «أمتنا»، «أرضنا»، «أمننا»، «خطر داخلي» وما إلى ذلك. ومع ذلك، يكمن دور الخيال في «ملء» فراغ المؤشر Master-Signifier (Zizek 2009; 373). يعمل خيال الهيمنة على سد النقص الملحوظ ويهدف إلى تحقيق «كمال» و«وئام» إثني–عرقي بينما يتم استبعاد وتهميش واضطهاد وتشريد الجماعات الأخرى من المواطنين أو المقيمين، «الآخرين»، أولئك الذين يتم النظر إليهم كأجانب في أوطانهم ومن يمنعونا من أن نكون «كاملين».

للتخطيط وظيفة مركزية في خدمة خيال الهيمنة ورغبة المجموعة المهيمنة وأجهزة دولتها. بشكل أكثر تحديداً، يلعب تخطيط الهيمنة دوراً فعالاً في ملء «نقص» عدم الاكتمال على أرض الواقع. ومن المفارقة أن هذا النقص مرتبط بوجود المجموعات العرقية أو الاجتماعية الأخرى

وتوزيعاتها الديمغرافية والمكانية فضلاً عن حيازتها لأراض داخل الدولة. ترى الجماعات المهيمنة هذا الوجود والتوزيع الإقليمي كـ«ثقوب» و«فراغات» تضر بخيال «الكمال» و«الكلية» و«الأمة» و«الإثنية» و«المنطقة» وما إلى ذلك. في هذا السياق، تصل قوة التخطيط إلى أقصى درجاتها، إذ إنها تملك القدرة على التلاعب بإعدادات ومستقبل الجغرافيا والديمغرافيا، أي الأرض والشعب. على هذا النحو، يخاطب تخطيط الهيمنة ما «تريد أن تكون» الجماعة المهيمنة من حيث الإقليمية من خلال استخدام ممارسات التخطيط المهني الدارجة والتدابير المتطورة المتلاعبة وغالباً تدابير تخطيط خفية تهدف إلى تشريد وتهميش الناس.

ينطوي التوجه الرئيسي لخيال المجموعات المهيمنة في الحالتين على ملء «النقص»، الذي يرتبط بوجود مجموعات «أخرى»: الفلسطينيون في إسرائيل، وغالبية الأفارقة في جنوب أفريقيا. في هذه الدول، تقوم المصطلحات المختلفة للـ «ماستر-سيغنيفاير» master-signifiers مثل «الأمن» و«الحقوق التاريخية» و«المصير» و«الوعد الإلهي» بتصوير «الآخرين» على أنهم جماعات «أدنى» و«أخطر» و«غير مرغوب فيها» و«تخريبية». في حالاتنا، حددنا الأوهام المتعلقة بالنقاء الإثني الوطني الموحد والتوحيد والتفرد والاستثنائية والتماسك والتجانس والتطهير، والتي عادة ما تكون مصحوبة بالإيمان بمجموعة إثنية وطنية فريدة من نوعها، وبتفوقها على الآخرين.

في الحالتين، يظهر تخطيط الهيمنة كأداة قوية لها القدرة على التلاعب بالأراضي والمساحات عن طريق استخدام العديد من ممارسات التخطيط الشائعة، مثل: تغيير استخدامات الأراضي وتخصيص الموارد بطرق تؤدي إلى نقل وإزالة واستبدال وتشريد وتشتيت وتركيز الناس؛ وبناء المستوطنات والأحياء وإتلافها وإعادة بنائها؛ وتخصيص ومصادرة الأراضي والموارد؛ وإعادة تسمية الأماكن. تميل هذه الممارسات إلى العمل لصالح الفئات المهيمنة والمتميزة على حساب المحرومين. وتتوافق هذه الملاحظات مع تقييم الأدبيات التي سبق ذكرها، على أنه على الرغم من عمل التخطيط عادةً وراء قشرة «الموضوعية» و«العلم» و«العقلانية» و«المصلحة العامة»، إلا أنه يملك القدرة على القمع والتهميش، وأنه على الرغم من أن المخططين ليسوا «رموزاً واضحة للظلم»، إلا أنهم غالباً ما يملكون الحنكة والتعليم والوعي

الاجتماعي الذي تفتقر إليه الشرطة والجيش (Goodman, 1971: 13). في نهاية المطاف، تخطيط الهيمنة هو عملية قسرية تنطوي على التلاعب بالموارد المكانية والديمغرافية وغيرها من الموارد المادية والرمزية؛ مثل التحويل عديم الضمير أحيانا للأجندات الأيديولوجية إلى تخطيط؛ واستخدام الممارسات والاستراتيجيات المكانية الديناميكية (على أساس الاحتراف الحديث وما بعد الحديث في التخطيط) التي قد تكون عنيفة وعنصرية وقمعية، وغالباً ما تثير أسئلة أخلاقية عميقة. وأخيراً، يخبرنا تاريخ إسرائيل وجنوب أفريقيا أن خيال الهيمنة يقوم على المستحيل: أي، على تلاشي الآخرين المخربين، الذين يكونون في معظم الحالات مجرد مواطنين عاديين كان خطأهم أنهم ينتمون إلى العرق «الآخر» أو إلى أمة «أخرى»، أو إلى مجرد فئة اجتماعية مختلفة.

وأخيرا، فإن الإطار الذي يشير إلى الأوهام الكبرى عن «الكمال» و«الكلية» و«الاكتمال»؛ والعجز، وثغرات النقص، التي يفرضها وجود الآخرين؛ ورغبة المجموعة المهيمنة أو أجهزة الدولة في سد النقص، يتطرق إلى الأسئلة الرئيسية لهذا الفصل، وهي لماذا تستخدم الدول التخطيط لتهميش الناس، وما هي مبررات قمع الناس، وما هو الأساس الأنطولوجي لهذا النهج في التخطيط الذي يحفز الدول على توجيه موارد هائلة لقمع مواطنيها؟ على هذا النحو، التخطيط هو أمر محوري لمهمة خيال الهيمنة.

المراجع

- Bollens, S.A. (1998). Urban planning amidst ethnic conflict: Jerusalem and Johannesburg. Urban Studies, 35, 729–750.
- Bollens, S. A. (2013). "Urban Planning and Policy". In R. MacGinty (Ed.), *Routledge Handbook of Peacebuilding*. (pp. 375-386). Oxford and New York: Routledge.
- Bridge G. and Watson. S. (eds.) 2000. *A Companion to the City*. Oxford: Blackwell.
- Bollens, S. A. (2007). *Cities, Nationalism and Democratization*. Oxford and New York: Routledge.
- Brits, P. (2007). *Modern South Africa:* Afrikaner power, the politics of race, and resistance, 1902 to the 1970's. Pretoria: University of South Africa Press.
- Butler, J. (2000). 'Restaging the universal: hegemony and the limits of the universal', in J. Butler, E. Laclau, and S. Zizek (eds.), *Contingency, Hegemony, Universality,* London: Verso, pp. 11–43.
- Collins, R. O. and J. M. Burns (2007). *A History of Sub-Saharan Africa,* page 346. Cambridge University Press.
- Fainstein S., L J. Servon. 2005. *Gender and Planning:* A Reader.
- Fischel, William A. *The Homevoter Hypothesis: How Home Values Influence Local Government Taxation, School Finance,* and Land-Use Policies. Cambridge: Harvard University Press, 2001.
- Frank Gaffikin and Mike Morrissey (2011). *Planning in Divided Cities*. Wiley-Blackwell
- Glynos, J. (2001). The grip of ideology: a Lacanian approach to the theory of ideology. *Journal of Political Ideologies* 6(2), 191–214.
- Gunder, M. and Hillier J. (2009). *Planning in Ten Words or Less: A Lacanian Entanglement with Spatial Planning*. Ashgate.
- Hart, D. (1990). 'Master Plans: The South African Government's Razing of Sophiatown, Cato Manor and District Six', unpublished Ph.D thesis, Syracuse University.
- Harrison P., A. Todes , V. Watson. 2008. *Planning and Transformation: Learning from the Post-Apartheid Experience*. Routlege.
- Hillier, J. (2010). Introduction. In J. Hillier and P. Healey (eds.) *The Ashgate Research Companion to Planning Theory: Conceptual Challenges for Spatial Planning*. Ashgate. 1-37.

- Howitt R. and J. Lunkapis, (2010). Coexistence: Planning and the Challenge of Indigenous Rights. In In J. Hillierand P. Healey (eds.) *The Ashgate Research Companion to Planning Theory: Conceptual Challenges for Spatial Planning*. Ashgate.
- Huxley M. (2010). Problematizing planning: Critical and effective genealogies. In J. Hillierand P. Healey (eds.) *The Ashgate Research Companion to Planning Theory: Conceptual Challenges for Spatial Planning*. Ashgate.
- Kliot, N. & Mansfield, Y. (1999). Divided cities—Case studies of conflict and territorial organization. *Progress in Planning*, 52, 167–226.
- Kotek, J. (1999). Divided cities—In the European cultural context. *Progress in Planning,* 52, 227–237.
- Lacan J. (2006). Ecrits. Trans. Fink Bruce., W. W. Norton.
- Lacan, J. (1988). *The Seminar. Book II. The Ego in Freud's Theory and in the Technique of Psychoanalysis, 1954-55*. Trans. Sylvana Tomaselli. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Lacan, J. Le Séminaire. Livre VIII. Le transfert, 1960-61. Ed. Jacques-Alain Miller. Paris: Seuil, 1991. p. 139.
- Lang A. 1999. Separate Development and the Department of Bantu Administration in South Africa. *Work from the Institute of African Studies No*. 103 Hamburg (composite Foundation German Overseas Institute), p. 88
- Legg, S. (2007). *Spaces of Colonialism: Delhi's Urban Governmentalities*. Wiley-Blackwell.
- Mabin A. and D. Smit. 1997. Reconstructing South Africa's cities? The making of urban planning 1900–2000. *Planning Perspectives,* 12 (1997) 193–223
- Manning J. and Ritzdorf M. 1997. *Urban Planning and the African American Community: In the Shadows*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications
- Maylam P. (1995). Explaining the Apartheid City: 20 Years of South African Urban Historiography. Journal of Southern African Studies, Vol. 21(1), pp. 19-38.
- McDowall D. (1996). A Modern History of the Kurds, London: I. B. Taurus op. cit., p. 339.
- Morland, P. (2014). *Demographic Engineering: Population Strategies in Ethnic Conflict*. International Population Studies. Ashgate.
- Rabinow, P. (1989). *French Modern: Norms and Forms of the Social Environment*. MIT Press,

- Roberts M. (2001) *South Africa 1948-2000: The Rise and fall of Apartheid*. England, Pearson Educational Limited, pp 29-30.
- Sandercock L. (1998). *Making the Invisible Visible: A Multicultural Planning History*. University of California Press.
- Sandercock, L. and Forsyth, A. (1992) 'Feminist Theory and Planning Theory: The Epistemological Linkages', Planning Theory Newsletter 7–8, pp. 45–48.
- Sandercock, L. (1995) 'Voices from the Borderlands: A Mediation on a Metaphor', Journal of Planning Education and Research 14(2), pp. 77–88
- Scott J. (1999). *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* , Stansfield Gareth. 2003.
- Talabany N. 2000. *Arabization of the Kirkuk Region*. Third Edition. file:///C:/Users/use/Desktop/Article%20In%20Work/Planning%20Theory%20Book%20Chapter/arabization.PDF
- Van der Merwe W.L. (1996). Philosophy and the Multi-Cultural Context of (Post) Apartheid South Africa. *Ethical Perspectives* 3(1), p. 76-90.
- Watson V. (2002). *Change and continuity in spatial planning: metropolitan planning in Cape Town under political transition*. London and New York: Routledge.
- Wilson, Sacoby, Malo Hutson, and Mahasin Mujahid. 2008. How Planning and Zoning Contribute to Inequitable Development, Neighborhood Health, and Environmental Injustice. *Environmental Justice,* 1(4), pp. 211-216.
- Yiftachel, O. (1994) "The dark side of modernism: planning as control of an ethnic minority", in Watson, S. and Gibson, C. (eds) Postmodern Cities and Spaces, Oxford: Blackwell, pp. 216-234.
- Yiftachel, O. (2006). Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Žižek, S. 2009. *The Parallax View*. MA, Cambridge: The MIT Press.
- Žižek, S. (1989). Looking Awry: An Introduction to Jacques Lacan through Popular Culture. October Books.
- Online: http://www.strongwindpress.com/pdfs/tuijian/zizeklakan1991.pdf